مجلة عصور الجديدة– مصنفة ج- المجلد 9– العدد 2- عدد خاص (سبتمبر) 1441هـ/2019م
ردمد EISSN 2600–6324 / ISSN 2170-1636 / الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

تطور الاستيطان الأوروبي بالقطاع الوهراني ما بين 1830-1954.

The development of European Colonisation in the Oranese Sector between 1830- 1954

دة. صوافي زهرة- Souafi Zohra- أستاذة محاضرة ب صص114- 126
قسم التاريخ وعلم الآثار- كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
البريد الإلكتروني: Souafi240@gmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2019/09/04 تاريخ المراجعة: 2019/09/04 تاريخ القبول: 2019/09/07

الملخص: أطلقت سلطات الاحتلال الفرنسي تسمية القطاع الوهراني أو إقليم وهران حسب الترجمات (Le Département d'Oran)، على ما كان يعرف إداريا بباياك الغرب، خلال فترة الحكم العثماني للجزائر، يعتبر هذا القطاع الذي تصل مساحته إلى 67.262 كلم^2 من أهم القطاعات بالجزائر من الناحية الجغرافية والاقتصادية والبشرية، ولذا استثمرت فيه السلطات الاستعمارية الكثير لجعله منطقة استيطان مكثف، ليس فقط للمعمرين الفرنسيين بل للأوروبيين أيضا.

لقد سعى الاستعمار الفرنسي بشتى الوسائل لاحتلال الجزائر، وتحطيم البنية الاقتصادية للسكان الجزائريين، ولن يتم ذلك إلا من خلال اتباع سياسة محكمة ومدروسة تمثلت في الاستيطان، ولإنجاحه استخدمت الوسائل العسكرية والقوانين، واستطاعت أن ترسم خريطة لأهم المراكز الاستيطانية بالجزائر، وهو القطاع الوهراني الذي أهلته مقوماته الطبيعية والاقتصادية بأن يكون محل اهتمام واستغلال المعمرين على حساب الجزائريين الذين طردوا من أراضيهم؛ فمع نهاية مرحلة الحكم العسكري وبداية مرحلة الاستيطان الاستعماري صار هذا القطاع بامتياز مصدرا أساسيا للثروة والغنى لدى الدولة الفرنسية بسبب كثافة وتنوع زراعاته وعلى رأسها زراعة الكروم التي أدرت الأموال الطائلة، إضافة لاحتوائه على الموارد المنجمية والخامات المتعددة مثل الحديد الذي استعمل لبناء الموانئ وإنشاء الطرقات والسدود.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار؛ القطاع الوهراني؛ الاحتلال؛ عين تموشنت؛ الاستيطان؛ فرنسا؛ المعمرين؛ الأراضي؛ السدود؛ الاقتصاد.

Abstract: *The French occupation authorities called the Oranese sector or the province of Oran, according to the translations of the Department of Oran, known under the administrative name of Baylak West during the period of Ottoman rule in Algeria. This sector, which covers 67,262 km2, is one of the most important sectors in Algeria. Geographically, economically and humanely, as the colonial authorities have invested so much in making it an intensive settlement area, not only for the French colonizers but also for the Europeans.*

French colonization sought ways to occupy Algeria and destroy the economic structure of the Algerian population, but only through a well-studied settlement policy which has given it its natural and economic components to be of interest and exploitation for the settlers, at the expenses of Algerians expelled from their land. With the end of the phase of the military regime and the beginning of the phase of colonization, this sector has become an essential source of wealth and enrichment of the French State because of the intensity and diversity of its agricultures, especially Vineyards, which managed large sums of money in addition to the containment of mineral resources and various materials, such as iron, used for the construction of ports and the establishment of roads and dams,

Keywords: *colonialism; urban area; occupation; Ain Temouchent; colonization; France; old age; land; dams; economy.*

مقدمة: لقد كانت فرنسا رائدة في إيجاد مفهوم الاقتصاد الاستعماري من خلال الاستعمار الاستيطاني، وبناء فضاءات اقتصادية للمعمّرين لتصبح مكمّلة لاقتصاد وطنها الأم، مع العلم أن معظم العلاقات السياسية بين الدول هي في الأساس علاقات من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية.

وبما أن القطاع الوهراني يتمتع بمؤهلات ماديّة وبشرية أهلته بأن يكون محل صراع بين الأوروبيين في امتلاك أراضيه والاستفادة منها، وبناء المستوطنات الزراعية، وكشف عن الحقيقة الاستعمارية المرتبطة بالاستغلال الاقتصادي للجزائر.

تطرح مقالتنا إشكالية تطور السياسة الاستيطانية وانعكاساتها على الملكية العقارية بالقطاع الوهراني في الفترة الممتدة مابين 1830- 1954.

سوف نتطرق في موضوعنا إلى ثلاث نقاط مهمّة تتمثل في السياسة الاستيطانية التي انتهجتها فرنسا للسيطرة على القطاع الوهراني، تطور الاستيطان الأوروبي وبناء المراكز الاستيطانية، والنقطة المهمّة هي مصادرة الأراضي الجزائرية، والقضاء على الملكية العقارية الجزائرية.

1- تطور الاستيطان الأوروبي بالقطاع الوهراني: سعى الاستعمار الفرنسي بشتى الوسائل لتحطيم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، وعمل من خلال سياسته على مصادرة الأراضي الجزائرية بمختلف أشكالها، والسيطرة على ممتلكات الحبوس بعد شهرين فقط من الاحتلال عام 1830 وأملاك البايلك والأتراك[1]، وبعد سنتين منه أي في سنة 1832، منحت السلطات الفرنسية أراضي الجزائريين للمستوطنين الذين جاءوا من ألمانيا وسويسرا[2].

كشفت هذه السياسة السريعة للسلطات الفرنسية نيتها على تشجيع الاستيطان منذ بداية الاحتلال، ولتدعيم سياستها الاستعمارية سنّت جملة من القوانين ساعدت على ذلك مثل قانون السناتوس كونسلت (Sénatus Consulte) الذي أقرّته عام 1863 بهدف تفتيت الملكية الجماعية التي كان يشترك فيها أبناء القبيلة الواحدة[3].

إنّ اعتماد السلطات الفرنسية على القوة العسكرية في تنفيذ سياستها الاستيطانية خلال كامل مدة احتلالها للجزائر سيمكنها من فرض سيطرتها على كل التراب الجزائري بقوة السلاح؛ فمنذ الوهلة الأولى للاستعمار حرص الجنرال بيجو على تشجيع الاستيطان العسكري، وتحفيز الوافدين على الاستقرار بالجزائر، ومنحهم القروض المالية والعتاد الفلاحي لتأكيد بقائهم.

1-1- المستوطنات الكولونيالية المستحدثة: سيطرت القوات الفرنسية على وهران بتاريخ 04 جانفي 1831[4] بقيادة الجنرال دامْريمون (Damrémont)*، واستطاع كل من بيجو والجنرالين لامورسيار (Lamorcière)* وكافينياك (Cavignac)* بمعية العقيد بيليسي (Pélissier)* إتمام احتلالها، ثم عمل بيجو على إنشاء أول مستوطنة عسكرية بمسرغين سنة 1841، التي تحولت إلى مركز استيطاني بمقتضى مرسوم 25 نوفمبر 1844[5].

كان بيجو من المصممين على إنجاح الاستيطان بكل الوسائل، ومنها استخدام قوة السلاح، وركز لتنفيذ مخططه على عدة نقاط نذكر منها:

- تشكيل لجنة من كبار القادة العسكريين لتحديد المناطق الإستراتيجية والصالحة للاستيطان.
- رسم خريطة توضع فيها جميع القرى الاستيطانية.
- رسم حدود المراكز العمرانية الأوروبية.
- تحويل الجنود الفرنسيين إلى فلاحين[6].

استطاع المارشال بيجو أن يوفر لجنوده الوسائل الزراعية؛ فمنح لكل واحد 10 هكتارات من الأرض على أن ينتظر إنتاجها خلال السنة المقبلة، وحتى يضمن بقاءهم قرّر أن لا تمنح لهم عقود الملكية حتى تمر 10 سنوات على منحهم الأرض، وبذلك أصبح البعض من هؤلاء الجنود مزارعون وملاكا لأراضي زراعية شاسعة[7]؛ فخلال سنة 1851 استقر 42.493 مستوطنا بالقرى الريفية على مساحة قدرت بـ101.675 هكتارا[8].

تعتبر المرحلة التي تسلم فيها بيجو الحكم من أنشط مراحل الاستيطان العسكري بحيث أصدرت الإدارة الفرنسية مجموعة من القوانين أعطت مصادرة أراضي الجزائريين صبغة شرعية، مثل قانون 1844 وقانون 21 جويلية 1846 الذي أباح السيطرة على الأراضي غير المستغلة من طرف الجزائريين[9].

في سنة 1848 أعلنت الحكومة الفرنسية على دستورها الجديد، الذي نصّ على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الجزائر تحت نظام الإدارة الفرنسية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا للقضاء على المقاومات الشعبية الجزائرية؛ فأعادت فرنسا رسم خططها بما يخدم مصالحها المستقبلية، عن طريق استقدام عناصر بشرية من أوروبا وتوطينها بالجزائر[10].

كانت حملة شرسة على الجزائر، وتعالت الأصوات بين مساند للاحتلال الجزئي وأخرى للاحتلال الكلّي، ودعا انفوتين (Enfantin) للاحتفاظ بالجزائر كلية باعتبارها حقا شرعيا لا يمكن التخلي عنه[11]، وهذا ما أكده قانون دمج الجزائر بفرنسا عام 1848، أما دي توكفيل (De Tocqueville)* فراح يدعو لتأسيس مجتمع أوروبي

بالجزائر لخدمة سياسة الاستيطان، على أن يتكون من فلاحين وتجار وأطباء ومحامين، وغيرهم من طبقات المجتمع[12]؛ فشهدت الجزائر هجرة موجات من المغامرين الأوروبيين الباحثين عن الثروة، ولم تكن موجات الاستيطان الحرّ التي شهدتها الجزائر لا نظامية ولا منطقية بل فوضوية، كما ذكر المؤرخ آجرون: "بأنه أنقض على البلاد موجة من البشر المتوحشين الذين حاولوا احتكار الأراضي والغابات؛ فأصبح ساحل الجزائر الغني بالممتلكات والبيوت الريفية التي هجرها أصحابها ميدانا خاليا..."[13].

فتحت الإدارة الفرنسية باب التسجيل لكل متطوع من أوروبا أو فرنسا للمجيء إلى الجزائر؛ ففرضت شروطا لذلك مثل أن يملك الراغب في الهجرة للجزائر مبلغا ماليا كافيا لشراء قطعة أرض، وأن يكون متزوجا، ولديه معارف زراعية وصناعية، فتقدم على إثر ذلك 80.000 متطوعا[14] ليصبحوا أول المعمرين، كما ساعدت الحملات الإعلانية وانتشار الكتيبات التي تشرح "كيفية أن تصبح كولون" (Comment devenir un colon) في هجرة مزيد من الأوروبيين إلى الجزائر.

تطورّ الاستيطان بالقطاع الوهراني من سنة 1830 إلى غاية سنة 1851، حيث تمّ تأسيس مراكز استيطانية بلغ عددها 35، والتي أنشئت بداية من سنة 1846؛ أهمّها مستوطنات نمور (Nemours) والمرسى الكبير وسان لوي (Saint Louis)، وسان كلود (Saint Cloud)*، وسان لو (Saint leu)* عام 1846، ومركز أركول (Arcole) الذي أنشئ عام 1847، ومركز حاسي بونيف، وحاسي بن عقبة، وحاسي بن فريح (Kleber) ومركز ريفولي (Rivoli)، ومركز أبو قير، ومركز بيلسيه (Pelissier) سنة 1848، ومركز نغرييه (Négrier) وبرية (Bréa) الذي أنشئ سنة 1849، ومركز عين الترك، وسان أندري (Saint André) بمعسكر، ومركز سان ايبوليت (Saint Hippolyte) الذي أنشئ سنة 1852[15]، وكل هذه المراكز حظيت بدعم ماديّ معتبر من طرف السلطات الفرنسية التي حرصت على تدعيم هذه السياسة عن طريق بناء القرى الاستيطانية، وهذا بالرغم من الصعوبات التي وجدها المستوطنون الأوائل، ومنها خاصة صعوبة تأقلمهم مع الظروف الطبيعية والاجتماعية للقطاع[16].

تواصل بناء المستوطنات الريفية في القطاع بكل من الغزوات وهنين، والحناية بتلمسان عام 1851، وأوريعة (ouréah) عام 1853، وبوسفر عام 1854، وبوتليليس والأندلسيات عام 1855، ولورمال (lourmel) عام 1856، وغليزان سنة 1857، وبريغو (Perregaux)، وتامزوغة (Tamzorah) عام 1858، وأهليل (lhlil)، وريو صلادو (Rio salado)، وسيدي لحسن، وسيدي إبراهيم، وسيدي علي بن يوب عام 1859[17].

مع بداية سنة 1861 توقفت الحركة الاستيطانية بسبب المقاومات الشعبية التي انتشرت بالقطاع الوهراني مثل مقاومة أولاد سيد الشيخ والمقراني (1870-1871) بالقبائل، وبعد هذا التاريخ أنشئت قرى أخرى مثل مركز كاصين (cassaigne)، بوسكي (Bosquet) ويليس (Ouillis)، وعين فضة عام 1873[18].

أولت الإدارة الفرنسية لمراكز عين تموشنت اهتماما خاصا، بحيث تواصل فيها إنشاء القرى الاستيطانية، وبخاصة بشعبة اللحم عام 1874 وحمام بوحجر ورونو (renault) ولمطر وعين الكيحل والحمادنة، والرمشي عام 1871، وماوسة عام 1876[19].

توسّعت المستوطنات التي تمّ إنشاؤها في عهد الإمبراطور نابليون الثالث (Napoléon3) مثل مركز باليكو (palikao)، وسيدي لحسن عام 1871 واينكرمان (Inkermann) سنة 1877، ومقطع دوز (Mocta-douz) عام 1878[20].

على إثر هذا التوسّع السريع للمستوطنات الفرنسية أحصت الإدارة الاستعمارية ما بين 1841 إلى غاية 1870 حوالي 79 مركزا استيطانيا بالقطاع الوهراني[21]، ويرى الباحث بوسون (Busson)، بأن الاستيطان بالجزائر مرّ بخمسة مراحل هي:

المرحلة الأولى: وتبدأ من سنة 1830- 1840، وفيها ظهرت المحاولات الأولى للاستيطان بالجزائر، وقد أقر قانون 27 سبتمبر 1836 منح الأرض مجانا للراغبين في الاستقرار بالجزائر، وحددت بـ4 هكتارات للفرد الواحد؛ ففي عام 1839 قدّر عدد الأوروبيين المستوطنين بـ1580.

المرحلة الثانية: من 1840-1851 شهدت هذه المرحلة تطوّر عدد المستوطنين بالجزائر؛ ففي عهد المارشال بيجو أصبح الاستيطان رسميّا، حيث تدخلت الدولة

الفرنسية عبر تشجيع الاستيطان بواسطة القوانين والمراسيم، وشكل الغرب الجزائري منطقة أساسية واستراتيجية لبناء المراكز الاستيطانية، حيث بني 12 مركزا في وهران وبخاصّة بالسانيا عام 1845، حيث ضمت 1320 معمرا أوربيا، وفي مستوطنة مسرغين بلغ عددهم 2458 معمرا، وسيدي الشحمي 848 معمرا، وعين الترك 764 معمرا، ولينتقل الاستيطان من السواحل إلى المناطق الداخلية من القطاع[22].

ففي 10 نوفمبر 1848 قدم النقيب برودان مشروع بناء مدينة سيدي بلعباس إلى الحاكم العامّ بعد وضع مخطط عمراني من طرف لجنة تشكلت لهذا الغرض وتضمن المشروع ما يلي:

- تحديد مساحة المدينة بـ 42 هكتارا.
- تقسيمها إلى منطقتين، بحيث يسود إحداها النظام المدني والأخرى النظام العسكري.
- تحصين المدينة.
- إنشاء أربعة أبواب للمدينة: الأول بالشمال يحمل إسم باب وهران، والثاني بالجنوب ويحمل إسم الضاية، والثالث بالشرق يحمل إسم باب معسكر، والرابع بالغرب ويحمل إسم باب تلمسان[23].

وبذلك ارتفع عدد المستوطنين بمنطقة سيدي بلعباس من 413 نسمة سنة 1849 إلى 1234 نسمة عام 1851[24].

المرحلة الثالثة: من سنة 1851- 1860 وهي مرحلة الحاكم راندون (Randon) عرفت هذه المرحلة تواصل عمليات المصادرة للأراضي الجزائرية، وأنشئت الشركات الزراعية مثل شركة جنفواز السويسرية، والشركة العامّة الجزائرية التي تعهدت ببناء 100 مليون من الأشغال لصالح المستوطنات لكنها لم تنفذ شيئا، كما ألحقت الجزائر بوزارة المستعمرات التي أنشئت يوم 24 جوان 1858 لتشديد قبضتها على البلاد.

المرحلة الرابعة: من سنة 1860-1871 وفيها صدر مرسوم 25 جويلية 1860، والقاضي بتقسيم الأراضي مجانا على المعمرين.

المرحلة الخامسة: من 1871- 1954 وفيها تم التفكير في كيفية توطين سكان الألزاس واللورين، وتوسيع الاستيطان لحساب الجالية الأوروبية، وخلال هذه المرحلة ظهر

النظام المدني الذي كان يتخوف منه الجزائريون، بسبب تكريسه سيطرة المعمرين عليهم، كما صدر قانون وارنيي (Warnier) 1873، الذي جاء من أجل القضاء على ملكية القبائل الجزائرية[25].

والجدول الذي بين أيدينا يمثل تطور الاستيطان الأوروبي بالقطاع الوهراني ما بين 1906 إلى 1948:

السنوات	1906	1931	1936	1948
السكان الأوروبيون	276.496	355.902	386.472	371.392

الجدول رقم (01) تطوّر سكان القطاع الوهراني من الأوروبيين من1906 إلى 1948[26].

من خلال الجدول والوثائق الأرشيفية اتضح لنا بأن الأوروبيون استوطنوا المنطقة منذ وقوعها تحت سيطرة الجيش الفرنسي، ثم توالت عليها الهجرات من مختلف المناطق الأوروبية؛ فخلال هذه الفترة استطاعت الإدارة الفرنسية أن تنشئ العديد من المستوطنات الريفية، وتنجز الهياكل القاعدية مثل الطرقات والسكك الحديدية، لتسهيل عملية ربط القرى والمراكز الاستيطانية البعيدة بالمدن، ولأجل هذا استقطب القطاع عددا لا بأس به من الأوروبيين، وعلى رأسهم الفرنسيين والأسبان[27] بكثرة مقارنة بالأقليات الأخرى التي استوطنت معظم بلديات ودوائر القطاع الوهراني، وبالإضافة إلى الفرنسيين والأسبان نجد أيضا أن القطاع عرف استيطانا من جنسيات أخرى مثل الإيطاليين والمالطيين، وغيرها من الجنسيات الأخرى.

أقرّت الإدارة الفرنسية العديد من المراسيم والقوانين التي أعطت الصبغة القانونية لعملية الاستيطان، ونهب الأراضي مثل قانون 1848 و1851، الذي منح الأراضي مجانا للوافدين من فرنسا، كما كان للشركات الاستثمارية مثل شركة جينفوز Génevoise السويسرية عام 1858، والشركة العامّة الجزائرية دورا في استثمار الأراضي[28].

ولتسهيل التبادل التجاري تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا سنة 1851، وعلى إثر ذلك أنشئ بنك الجزائر في أوت من نفس العام، وتم إصدار قانون 16

جوان 1851 الذي نصّ على أنّ الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الأهالي والفرنسيين[29].

وصلت المساحة التي استحوذ عليها المعمرون بالقطاع مابين سنتي 1876-1946 حوالي 1.064.000 هكتار، وهي من أجود الأراضي التي احتلوها[30]، وكل هذا تمّ عبر قوانين كثيرة تدرجت في تاريخ صدورها لكنها تمحورت حول هدف واحد هو نهب أراضي الجزائريين ومصادرة أملاكهم، وجعل المالك الأصلي للأرض خمّاسا.

2- **انعكاسات السياسة الاستيطانية على الملكية العقارية الجزائرية:** استطاع الكولون عن طريق السياسة الاستيطانية رسم مخطط فرنسي مكّنهم من الحصول على أراضي خصبة تمتد عبر سواحل البحر الأبيض المتوسط، في كل من وهران ومستغانم ومعسكر، وأقيمت عليها مراكز استيطانية اهتم أصحابها بالزراعة مثل قرية مسرغين وبوتليليس والمالح[31].

وبعد صدور قانون 1937[32] أُنشئت مصلحة التنظيم العقاري التي من شأنها تنظيم الملكية العقارية ومراقبتها، وبفضلها تحولت كل الأراضي الصالحة للزراعة إلى ملكيات للمعمرين، وساهمت قوانين أخرى في حصول المعمرين على مزيد من الأراضي ومنها قانون 7 فبراير 1939، الذي ساهم في فرنسة الأراضي المتبقية، وبفضل هذه القوانين المتعددة التي تواصلت إلى غاية 1959[33] استطاعت الإدارة الاستعمارية مساعدة مصلحة الطبوغرافيا التي أنشئت خصيصا لرسم ما تبقى من الأراضي[34]، فنجد منها ما صادرته الحكومة الفرنسية من أملاك العروش والقبائل ووضعته في إطار البيع، ومنها ما تنازلت عنه لصالح المعمرين أو المؤسسات الاستعمارية، بخاصة بعدما جزأت هذه الأراضي إلى ملكيات صغيرة من 60 هكتار إلى 100 هكتارا[35].

تمكنت الإدارة الفرنسية من الاستحواذ على أفضل الأراضي الزراعية، وكثرت طلبات الحصول على الأراضي بالقطاع الوهراني نتيجة كثرة المعمرين بها، وكثرت المزارع والضياع الريفية الكبيرة خاصّة، وقد وتوفرت لهم الشروط البيئية الملائمة منها الطبيعية ووفرة المياه، ثم السدود لإقامة زراعة متطورة[36].

كانت الأراضي الفلاحية بواد ليلي، دائرة مستغانم من أفضل الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب والخضر وتربية الأبقار؛ فلقد بيعت قطعة أرض مساحتها 60 هكتارا بـ14.900 فرنك فرنسي قديم، بينما بيعت أراضي أخرى بأقل الأثمان، وهذا حسب نوعية وجودة الأرض، كما أن عامل المياه كان أساسيا لرفع سعر الأرض؛ فأراضي عبدلي بتلمسان[37] شهدت طلبات كثيرة عليها لكثرة المياه بها.

قدّرت مساحة الأراضي التي حصل عليها المعمرون بالجزائر قبل الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد سنة 1933 بـ2.317.446 هكتارا[38]، وخلال إطّلاعنا على الأرشيف المحلّي لاحظنا كثرة الطلبات على شراء الأراضي الفلاحية من طرف الأوربيين بدائرة عين تموشنت وبني صاف وتلمسان ومستغانم، كما وجدنا أن عددا لا بأس به من المعمرين ملكوا قطعا أرضية وصلت إلى أكثر من 1000 هكتارا مثل المعمر جول بوني (Jules Bonnet) الذي استغل قطعتين من الأرض واحدة قدرت مساحتها بـ 218 هكتارا بدائرة عين تموشنت، والثانية ببني صاف وقدرت مساحتها ب 785 هكتارا[39].

يذكر الباحث عدة بن داهة في هذا الإطار بأن الجزائريين حاولوا استعادة أراضيهم بكل الوسائل المتاحة السلمية والعنيفة، ومنها جمع الأموال لإعادة شراءها؛ فخلال الفترة الممتدة ما بين 1877-1961 تمكن الجزائريون من شراء 987.443 هكتارا من الأوروبيين بأسعار مرتفعة، عكس الكولون الذين اشتروا من الجزائريين بأثمان منخفضة[40].

خاتمة: يمكننا القول في الأخير بأنه، وبفضل هذه السياسة، ظهرت البرجوازية الريفية من الملاكين الكبار التي سيطرت على مساحات واسعة من الأراضي، وامتلكت كل الوسائل الماديّة المتطورة والبشرية لتحقيق فائض زراعي خاصة في مجال الكروم، الذي أولته الحكومة الفرنسية اهتماما كبيرا لما جنته من أرباح طائلة **والجدول رقم 02 أدناه** يوضح ذلك، في حين ظهرت الملكيات الصغيرة الجزائرية التي كونّت قاعدة وأساسا للنشاط الاقتصاد الاستعماري بالمنطقة، كما ظهر نظام اقتصادي رأسمالي قائم على هيمنة أقلية من الكولون الذين أحكموا قبضتهم على النظام الاقتصادي بالجزائر، ومنه على دواليب السياسة فيها.

كما أن هذه التحولات ستطال طبيعة النظام الزراعي بالجزائر، من نظام تقليدي إلى نظام قائم على استعمال وسائل حديثة ومتطورة، ولم يكن هذا مقتصرا على الكولون فقط، بل كثير من الملاك الجزائريين الكبار سينتهجون نفس النهج في الإنتاج الزراعي، غير أن كل هذه التحولات لم تخدم سوى فئة قليلة من الجزائريين، حيث ظل الكثير من المزارعين الجزائريين لا يملكون إلا مساحات زراعية صغيرة، ووسائل إنتاج محدودة جدا، وهم الذين كانوا يمثلون العدد الأكبر من الملاك الجزائريين بنسبة تفوق 80%.

وبذلك انتعش الرأسمال الأوروبي على حساب الجزائريين الذين عانوا مرارة العيش والظلم والسيطرة والاستغلال المادي والبشري إلى غاية استقلال الجزائر.

السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
1939	6.916.524	9.864.521	1.111.310	17.892.150
1940	5.430.720	7.277.511	1.312.616	14.020.847
1941	4.400.643	4.994.503	1.208.243	10.603.389
1942	5.459.046	5.302.761	1.551.534	12.313.341
1943	3.153.779	3.166.404	556.701	6.876.884
1944	3.596.640	4.956.068	727.604	9.280.312
1945	3.962.049	4.512.770	1.033.727	9.508.456
1946	3.371.936	4.634.587	834.000	8.840.523

الوحدة، مليون / قنطار إنتاج الكروم بالجزائر من سنة 1939 إلى 1946.[41]

الهوامش:

1- شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور،منشورات عويدات -باريس، باتفاق مع المطبوعات الجامعية الفرنسية،الطبعة الأولى،1982،ص ص 41،43.

2- المرجع نفسه.

3 -Louis Abadie, Essai sur la Constitution de la Propriété Individuelle en Algérie, imp de l .Marle, Constantine, 1882, pp14et 35.

4 -M Nouvion, Situation au 31 décembre 1878, du Département d'Oran, colonisation des nouveaux villages de la constitution de la Au Point de vue de la propriété chez les indigènes, imprimerie Heintz Artus, Oran, 1879, p14.

Le commandant L.Derrier, Les Français à Oran depuis 1830 jusq'a nos jours, imp. J.Nicot, aix, 1886, p 21.

*- دام ريمون شارل سان دينيس، (Charles Damrémont) 1783و/1837،ولد بشومون(Chaumont) بالمارن –(Marne) يوم 8 فبراير 1783، دخل المدرسة العسكرية بفونتان بلو يوم 16 ماي 1803، شارك في عمليات الاحتلال الجزائر ومنها احتلاله لمدينة قسنطينة سنة 1837.ينظر

Tableau Général de tous les Opérations Militaires de l'Armée Française en Afrique, Contenant les Détails les plus Circonstanciés sur les Evénements qui ont eu lieu à Constantine, éd. chez l'éditeur, Paris, 1837, pp31-32.

*- لامورسيار، (Louis Juchault de Lamoricière) 1865/1806، قائد عسكري، شارك إلى جنب بيجو في احتلال الجزائر وقسنطينة، وهران، وبجراية، و غزا زمالة الأمير عبد القادر، أصبح وزيرا للحربية سنة 1848.

*- كافينياك لويس أوجان، 1857/1802 (Louis Eugène) قائد عسكري قام بمشاركة بليسي وبيجو احتلال الغرب الجزائري ثم مارشال سنة 1844، وحاكم الجزائر سنة 1848.

*- بيليسي، اسمه الكامل (Aimable Pélissier)،ولد 6 نوفمبر 1794، درس بمدرسة سانت سير العسكرية تخرج منها سنة 1815 برتبة ملازم أول، شارك في احتلال الجزائر سنة 1830، وشارك بمعركة ايسلي 1844،ثم حاكما عاما للجزائر سنة 1851. توفي سنة 1864.

5 -A.N.O.M. 1H 65.

مسرغين تحولت إلى بلدية كاملة الصلاحيات يوم 13 ديسمبر 1856.

6 -Colonisation de l'Afrique vu par un Officier de l'Armée de l'Afrique 20 Mars 1847،pp 28-30.

7 - شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 43.

8-Henri Busson، le Développement Géographique de la Colonisation Agricole en Algérie، in Annales de Géographie، N° 31، 1898، p34.

9 - شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص 43.

10- المرجع نفسه، ص 47.

11- Enfantin Barthélémy Prosper, Colonisation de l'Algérie, éd. P. Bertrand, Paris, 1843, p 7.

*- طوكفيل،مؤرخ وسياسي وعالم اجتماعي،ولد سنة 1805، وتوفي 1859، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839-1849، ثم وزيرا للخارجية لفرنسا، من دعاة الاستيطان، زار مدينة وهران سنة 1841.ينظر ،

BNF، Hommage à Alexis de Tocqueville، 1805-1859، éd، 1959، Paris. p1.

12 -De Tocqueville Alexis، Œuvres complets d'Alexis de Tocqueville، T7، publié par Mme de Tocqueville et Gustave de Beaumont، éd، Michel Lévy، Paris، 1864-1866.، p189.

13 -شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص 47.

14 -A.C.T، dossier N° I 126.

*- سان كلود، قديل حاليا

*- سانت لو، بطيوة حاليا

15 - Octave Teissier، Algérie، Op Cit،p p de 68 - 77.
16 - M Nouvion .Op.cit.، 14
17 -Ibid., p16
18 - M Nouvion، op، cit،p 44
19- A.N.O.M.1H65.
20- M Nouvion، op، cit،p 17
21 - Ibid، p 18.
22 - Henri Busson، Op،Ci t،p p 35-43.

23 - مجاود محمد، الاستيطان الأوروبي في منطقة سيدي بلعباس، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي لعباس،العدد الرابع، سنة 2005، ص 237.

24 - المرجع نفسه.

25 - Henri Busson ،Op،Cit، p 35.

26 -Annuaire statistique de l'Algérie 1948، V1.

27- عرف القطاع الوهراني توافدا كبيرا للجاليات الإسبانية بسبب الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936.

28 -A.N.O.M. Algérie، Département d'Oran،51/58،Compagnie Genevoise.

29 -Pensa Henri، l'Algérie،organisation Politique، administratif، justice، sécurité، instructions، publics، travaux publique، colonisation Française et européenne،agriculture forêts، propriété et état civile chez les indigènes،voyage de la commune sénatoriale d'études des questions Algériennes، présidée par Jules Ferry، éd،J.Rothschild،Paris 1894، p10.

30 -Robert Tinthoin، les Artisans de colonisation en Oranie. In B.S.G.A.O، tome 68، An 1947 p54.

ويضيف تتوان بأن مساحة الأرض المزروعة بالقطاع الوهراني قدرت ب 2.200.000 هكتارا،و110.000 هكتارا أراضي مروية، ينظر لنفس المرجع.

31- A.N.O.M، 2M 115، et 116.

32- بختاوي خديجة،المرجع السابق،ص 29.

33 -Bendjillali Mimoun،l'histoire de la Propriété foncière en Algérie، 1830-1962،entre les lois Musulmans er Françaises،in Revue des Sciences Humaines،université de Constantine, N°26, décembre, 2006, p 17.

34 -Ibid

35 -A.N.O.M.Oran 51/58.

36 - Bouziane Semoud, Industrialisation et Espace régional en Algérie, le cas de l'Oranie, T2, éd. O.p.u, Alger, 1986, p440.

37- A. C. T. Etat Major 1èr Bureau N° de dossier 498.

38- عبد النور بن سليمان، امتلاك الأراضي الفلاحية والرعوية في العرف الجزائري، منطقة ترارا نموذجا، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان، 2012/2011، ص45 .

39-A، C، T، Etat Major 1èr Bureau N° de dossier 498.

40- عدة ابن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1962/1830، الجزء الثاني، دار الكوثر للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر،طبعة أولى، 2005،ص .155

41 -Annuaire de la Viticulture de l'Afrique du Nord, Alger, Tunisie, Maroc, 29°Année, récolte 1946, Alger, p19